بريطانيا دراسة في الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية ١٩٦٤-١٩٧٠

أ.م.د رغد فيصل عبد الوهـــــــاب
كليـــــة الاداب /جامعة البصرة

المقدمة :

مما لا شك فيه ان المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية غي اي بلد ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بتطوراته السياسية الداخلية ، سيما وان الاوضاع السياسية تشكل الاطار العام الذي تتأثر فيه الاوضاع الاقتصادية لاية امة ، حتى باتت العلاقة بين الطرفين علاقة عضوية فيأت احدهما يتأثر في الآخر ، فالوضع السياسي لبلد ما يضطره على اتباع سياسة اقتصادية تتماشى وحقيقة السياسة المتبعة والعكس صحيح فالنشاط الاقتصادي بات احد أهم ركائز رسم السياسة الداخلية ومن اجل ان تقيم تلك الحقيقة فلا بد لنا من دراسة العلاقة بين الطرفين وهو الامر الذي سنحاول معالجته في هذا البحث الذي اخترت ان تكون بريطانيا مسرحاً له لاسباب عدة لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطاً وثيقاً ومدى تأثر العلاقة على اوضاع بريطانيا الداخلية والخارجية والتي حددتها مدة الدراسة بين السنوات ١٩٦٤ – ١٩٧٠ التي تعد من السنوات الحافلة بالاحداث التاريخية والجديرة بالدراسة .
واذا ما اوضحنا طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية في تلك المدة اتضح لنا طبيعة سلوكها وسياستها الخارجية التي لاقت دعماً قوياً من قبل حزب العمال والنقابات العمالية الامر الذي ترك اثراً عميقاً في صياغة سياستها ومواقفها الخارجية ومن هنا جاء عنوان البحث :
((بريطانيا دراسة في الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية ١٩٦٤ – ١٩٧٠)) .

Britain: A Study in Political and Economic Conditions (1964-1970)

Abstract

Britain has a great political and economic weight among the European nations. This importance increased since the end of World War II for several reasons in this period. In fact the field of research and according to many historians is the richest in historical writings. This study deals with the political and economic situation in Britain. A study of historical period between (1964- 1970) is an attempt to discuss these developments of an era, since it did not take the appropriate position in academic studies, this study is to fill part of this void. The British labor party took control from 1964 to 1970, which represents an important era under Harold Wilson. Britain went through a political and economic setbacks under the Conservative Party which to withdraw from the cabinet and by 1964 he became the Labor Party's prime minister. .Things did not go as planned by the organizers of power in Britain and the economic crisis worsened for over six years, which had already been the focus of a test for politicians in Britain .This forced the Labor Party to loose elections in 1970 and the Conservatives regained power again.

أولاً : الأوضاع السياسية لبريطانيا خلال حكومة حزب العمال (١) .
١٩٦٤ – ١٩٧٠

شكل هارولد ماكميلان (Harold McMillan) (٢) رئيس حزب المحافظين(٣) حكومته في عام ١٩٥٧ ، واستمرت في عملها لمدة سبع سنوات اضطر على تقديم استقالته من رئاستي الحزب والحكومة عام ١٩٦٣ (٤)، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد وإخفاق حكومة المحافظين في تحقيق طلب العضوية في السوق الأوربية المشتركة (EEC) (٥) ، الأمر الذي قلل من شعبية الحزب، لا سيما بعد حادثة قضية بروفومو (Profumo Affair)(٦) ، فيما أثارت لدى الشعب البريطاني الاحساس بأن حكومته قائمة على الغش وعاجزة عن ضبط الوضع الأمني والاقتصادي (٧) وعلى الرغم من ان هارولد قدم استقالته للملكة إليزابيث الثانية (٨) ، الا انه اوصى بضرورة استدعاء اللورد إليك دوغلاس هوم (A. Douglas-Home) (٩) احد اهم الاعضاء البارزين في حزب المحافظين (١٠) لتسلم منصب رئاسة الوزراء وهو ما حدث فعلاً في ١٨تشرين الأول ١٩٦٣ (١١) بعد ان تخلى عن لقب اللورد فشكل حكومته التي استمرت من ١٩ تشرين الاول ١٩٦٣ الى ١٦ تشرين الاول ١٩٦٤ (١٢) .

على الرغم من اختيار دوغلاس لرئاسة الوزراء عن حزب المحافظين الا ان ذلك لم يشفع لهم فقد اعادت الانتخابات العامة التي جرت في بريطانيا في ١٦ تشرين الأول السلطة لحزب العمال ، بعد أن حصل على الأغلبية في عدد الأصوات داخل مجلس العموم البريطاني وهو الامر الذي يمكن ملاحظته في الجدول التالي :

جدول رقم (١) يوضح نتائج الانتخابات العامة في بريطانيا لعام ١٩٦٤ .

الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب	عدد المصوتين	النسبة المئوية
حزب العمال	٦٢٨	٣١٧	١٢,٢٠٥,٨٠٨	٤٤,١
حزب المحافظين	٦٣٠	٣٠٤	١٢,٠٠٢,٦٤٢	٤٣,٤
حزب الأحرار	٣٩٥	٩	٣,٠٩٩,٢٨٣	١١,٢
الحزب الجمهوري المستقل	١٢	٠	١٠١,٦٢٨	٠,٤
الحزب الاسكتلندي الوطني	١٥	٠	٦٤,٠٤٤	٠,٢
الأحزاب الأخرى والبالغ عددها (١٩) حزب	١٠٧	٠	٣,٨٨٣,٠٤٦	١٠,٧ (١٧)

من خلال الجدول نستنتج تصدر حزب العمال الانتخابات بعد اكثر من ثلاثة عشر عاماً من قيادته للمعارضة داخل المجلس وتسلمه منصب رئاسة الوزراء بعد أن حصل على عدد المقاعد التي تجاوزت ٤٤% من مجموع مقاعد مجلس العموم البريطاني متفوقاً على حزب المحافظين الذي حصل على نسبة ٤٣,٤% في حين لم تحصل الأحزاب الأخرى إلا على ٩ مقاعد فقط وكانت لحزب الأحرار البريطاني .

أصبح زعيم الحزب هارولد ولسن (Harold Wilson)(١٣) رئيساً للوزراء للمرة الثانية ، وبعد مدة قليلة من تسلمه لمنصبه قام بإلقاء خطاب قوي ومؤثر في مؤتمر النقابات العمالية (Trades Union Congress) (TUC) (١٤)،الذي عقد في مدينة بلاك بورد (black board) الصناعية بداية عام ١٩٦٥، أوضح فيه بأن حكومة حزب العمال والنقابات العمالية المتآلفة معه يكونان شريكان في تحقيق الانجازات فترة مدة الحكم الرئاسية القادمة(١٥) عندها تحمس أعضاء حزب العمال وتأملوا خيراً من نظرة هارولد ويلسون الجديدة والهادفة لتحسين الأوضاع الاقتصادية

والسياسية في بريطانيا ووقفوا يقدمون له التهنئة والتأييد في نهاية خطابه الذي استمر لما يقارب الساعة (١٦).

وما ان شكل ولسن حكومته ، اتبع اسلوب جديد فيها قائم على اساس التشاور مع بقية أعضاء حكومته ووزرائه (١٨) وجعل مناقشة القرارات السياسية والاقتصادية العامة ومن ثم الوصول إلى الحلول الملائمة وهو الامر الذي انعكس بصورة او بأخرى على مجمل الاوضاع الداخلية في البلاد وفي مقدمتها الاقتصادية طيلة مدة حكمه .

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية لحكومة حزب العمال .

من المؤكد إن حزب العمال البريطاني نجح في استعادة وحدته من جديد بفضل السياسة التوفيقية لزعيمه هارولد ولسن ، الذي استطاع إزالة الخلافات بين الجناح اليساري بزعامة ارنست بيفن (Ernest Bevin) (١٩) والجناح المعتدل بزعامة هيوج غايسكيل (Hug Gaitskell)(٢٠)، الامر الذي سمح له بتركيز جهوده على بقية القطاعات فما ان استلم منصب رئاسة الوزراء حتى عمل ولسن مباشرة على تحسين الأوضاع الاقتصادية التي تركها المحافظون بحالة مزرية ، معتمداً في ذلك على النقابات العمالية ، فاتبع سياسة تقشفية ، وطلب بضم بريطانيا إلى منظمة السوق الأوربية المشتركة(أو التجمع الأوربي الاقتصادي)(٢١) ، وذلك من اجل مواجهة الوضع المتردي لقيمة الجنيه الإسترليني أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي الذي اخذ يتحكم بالأسواق العالمية ،الا ان طلبه ذلك جوبه برفض من الحكومة الفرنسية (٢٢)، الامر الذي اضطره لخفض قيمة الجنيه الإسترليني إلى ١٤% لبعث النشاط في المنشآت الصناعية الكبرى والتي تعتمد عليها بريطانيا في اقتصادها (٢٣) .

إن ابرز انجازات الحكومة البريطانية في مجال إصلاح السياسة المالية كان إعداد مسح للنفقات العامة(٢٤) في عام ١٩٦٥ وذلك بتشكيل لجنة جديدة تسمى (لجنة مسح نفقات العام)(PESC – Public Expenditure Survey Committee–)(٢٥) . كما تحولت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي عانت منها الطبقة العاملة محور اهتمام حزب العمال ، فأولى اهمية خاصة لارتفاع الأسعار وقادت إليه من حالات السخط والتذمر في أوساطهم لذا كانت اهتماماته بالمشاكل العمالية اكبر بكثير من اهتماماته بشؤون السياسية الخارجية والأوربية منها تحديداً (٢٦).

كان هارولد ولسن يأمل منذ بداية تسلمه رئاسة الوزراء تحسين الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها بريطانيا خلال حكم حزب المحافظين الذي استمر ثلاثة عشر عاماً ، ورفع مستوى اقتصادها المتدني

حيث كان يؤمن بان التخطيط الاقتصادي الصحيح هو الوسيلة الوحيدة لحل كل المشاكل الاقتصادية التي كانت تمر بها بريطانيا(٢٧)، وهذا ما أكد عليه الحزب في البيان الذي ألقاه عشية تسلمه رئاسة الوزراء في بريطانيا حيث جاء فيه : " أولا يجب علينا إنتاج المزيد من العلماء. ثانيا، يجب أن نكون على قدر كبير من النجاح في ابقائهم في هذا البلد. ثالثاً، يجب علينا إعادة تنظيم مجهودنا الإنتاج الوطني " (٢٨) . وقد أراد تطبيق سياسته هذه عن طريق تشكيله خمسة أقسام جديدة في هيكلية وزارته الجديدة وهي إدارة الشؤون الاقتصادية (DEA) لتحسين الميزان التجاري ، وإدارة التنمية الخارجية (ODA)، ووزارة التكنولوجيا (MinTech)(٢٩) كمؤسسة صناعية كبيرة أوكل حقيبتها الوزارية إلى عدد من الوزراء(٣٠) كان من أبرزهم توني بين (Tony Benn) (٣١) ،ومكتب الوزارة الويلزية يقصد به إدارة شؤون مقاطعة ويلز (٣٢)، ووزارة الأراضي والموارد الطبيعية (Ml n r)(٣٣)، بمعنى آخر انه اتبع سياسة التدخل الانتقائي لتحسين الهيكل الصناعي البريطاني (٣٤) .

كذلك سعى هارولد ولسن إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال القطاع الصناعي ، بالإضافة الى ذلك وجهه اهتمامه إلى إعادة بناء وترميم البنية التحتية عن طريق تمويل الحكومة للقطاع العام وإنشاء مؤسسات حكومية صناعية بالاعتماد على ما أسماه (الحرارة البيضاء للتكنلوجيا) (٣٥)، أي استخدام تكنولوجيا ذات تقنية عالية من حيث الأداء الوظيفي والإنتاج الصناعي(٣٦)، وكان الهدف من وراء ذلك هو التقليل من معدلات البطالة(٣٧) ، فضلاً عن ذلك فأنه أوكل وزارة المالية إلى جيمس كالاهان (James Callaghan) (٣٨) ، ووزارة الشؤون الاقتصادية، إلى جورج براون (George Brown)(٣٩)، وقدم سلسلة من الإجراءات الاقتصادية هدف منها إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الاقتصاد المتردي ، كان منها على سبيل المثال عدم تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني(٤٠) ، وفرض رسوماً إضافية بنسبة ١٥% من قيمة الواردات(٤١) فتم استبعاد فكرة تخفيض العملة ، والسعي لتطبيق سياسة فرض رسوم إضافية على الصادرات حلاً مؤقتاً للوضع الاقتصادي الراهن(٤٢). والجدول رقم (٢) يوضح مقدار التغير المالي الذي شهدته بريطانيا سواء في احتياطاتها من العملة والذهب او ارصدة الاسترليني خلال المدة ١٩٦٥ – ١٩٦٩ .

جدول رقم (٢) يوضح احتياطيات العملة البريطانية وأرصدة الإسترليني خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٩ (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية)

السنة	الاحتياطات الفعلية من الذهب وتحويل العملات			الاحتياطات المساعدة (٤٤)	صافي الاحتياطات	الاحتياطات الحرة	فائض البيع في المنطقة الاقتصادية الأوربية
	قيمة الذهب مقدرة بالدولار (٤٣)	تحويل العملات	المجموع				
١٩٦٥	٢١٣٦	١٧٩	٢٣١٥	١٧٨٩	١٧٨٩	٢٠٣٣	١٣١٩
١٩٦٦	٢٢٦٥	٧٣٩	٣٠٠٤	٢٢٣٢	٢١٨٤	٢٥٢٠	١٧٧٨
١٩٦٧	١٩٤٠	١١٥٩	٣٠٩٩	١٧٧٠	١٤٢٠	٩٥٢	٢٤٨٤
١٩٦٨	١٢٩١	١٤٠٤	٢٦٩٥	٨٩-	٧٧٥-	٢٣٢٣-	٤٢٤١
١٩٦٩	١٥١٧	١٤٦٤	٢٧٧٢	١٤٩٨-	٢٢٠٣-	٣٧٥١-	١٩٢٢ (٤٥)

من خلال الجدول أعلاه نستنتج إن الاحتياطات المساعدة وصافي الاحتياطات الحرة في البنك المركزي البريطاني خلال السنوات ١٩٦٨و١٩٦٩ كانت تحتل مراتب متدنية في ميزان المدفوعات البريطاني والسبب في ذلك يعود إلى تبني رئيس الوزراء قيمة الجنيه الإسترليني أمام العملات الأجنبية ، وخاصة تلك العملات التي تتعامل بها المجموعة الاقتصادية الأوربية ، وفي الوقت ذاته فان قيمة المارك الألماني وقيمة الفرنك الفرنسي كان بارتفاع مستمر الأمر الذي أدى إلى هبوط قيمة الجنيه الإسترليني أمام تلك العملات ، وهذه السياسة التي تبناها رئيس الوزراء أثبتت فشلها أمام النمو الاقتصادي الذي كانت تشهده معظم الدول الأوربية (٤٦) .

فلو اخذنا على سبيل المثال قيمة الجنيه الإسترليني أمام قيمة الدولار نلاحظ إن هذه القيمة واصلت الانخفاض الى ان وصلت ان يساوي الجنيه الواحد دولارين واربعين سنتاً وكان ذلك في آذار عام١٩٦٧ (٤٧).

والسبب الآخر هو غلق قناة السويس أمام التجارة الدولية وخاصة البريطانية منها ، وهذا ما حذرت منه صحيفة الفاينشال تايمز في عددها الصادر بتاريخ ٣ حزيران ١٩٦٧ عندما أعلنت في افتتاحيتها " انه لو قررت الدول العربية إن تقطع البترول عن بريطانيا فإن الأمر سوف يشكل كارثة حقيقية على الاقتصاد البريطاني "(٤٨).

ويبدو إن ما ذهبت إليه الصحيفة كان على جانب كبير من الصحة ، فلو تمعنا الجدول الآتي والذي يحتوي على النسب المئوية عن المصادر التي تزود بريطانيا بحاجتها من البترول الخام لوجدنا ان بريطانيا قبل عام ١٩٦٧ كانت تستورد احتياجاتها من البترول العربي وبنسبة تقدر (٦٣,٢ %) ومن اربع بلدان عربية فقط فضلاً عن ذلك فأن الشركات البريطانية عندما كانت تستورد البترول العربي فأنها تحقق للحكومة البريطانية ارباحاً كبيرة (٤٩) :

جدول رقم (٣)

يوضح الدول التي تزود بريطانيا بالوقود والنسب المئوية للبترول .

الدولة	النسبة المئوية
الكويت	٢٣
العراق	٥,٢
إيران	٦,٤
السعودية	٢٠
ليبيا	١٥
نيجيريا	٩,٥
فنزويلا	١٠
دول أخرى	١٠,٩ (٥٠)

ثالثاً : العلاقة ما بين حزب العمال والنقابات العمالية .

إن عودة حكومة حزب العمال إلى استلام السلطة في عام ١٩٦٤ كان أمراً مرحباً به من قبل قادة النقابات العمالية ، وإن البيان الرسمي لحزب العمال أعطى وعداً بالغاء البطالة ، ونمو إقتصادي سريع عن طريق التخطيط السليم والهادف مع المشاركة الفعالة مع النقابات العمالية ، وبالرغم من أن البيان الرسمي جاء في مقدمته: " كلنا كأفراد وشركات ونقابات عمال يجب أن نكون مستعدين لإعادة النظر في طرق عملنا لكي نبتكر ونبدع ونواكب التطور .... "(٥١) ، لهذا السبب عندما جاء رئيس الوزراء الجديد هارولد ويلسون لتعيين أعضاء مجلس وزراءه ، شعر أعضاء النقابات العمالية بالارتياح رغم إن ويلسون بنفسه كان لا يمتلك خلفية نقابية (٥٢)، ولكن كلاً من نائبه الأول جورج براون (George Brown) ومستشار وزير المالية جيمس كالاهان قد جاءوا من جناح النقابة للحزب ، وإن تعيين شخصيات في مجلس الوزراء مثل فرانك كوستر– زعيم إتحاد النقل والعمال العام (TGWU) كوزير للتكنولوجيا قد بعث بإشارات إيجابية للتعاون الذي سوف يتم بين الحكومة والنقابات العمالية ، ومن منظار آخر فإن الحكومة سوف تلجأ إلى العمل المكثف مع النقابات العمالية لتحقيق تأمين مستوى عالي من الإقتصاد البريطاني ، لكي يكون الإقتصاد قوي البنية وقادر على الوقوف بوجه التغيرات الدولية، وكذلك إنجاز الإصلاحات الإجتماعية المرغوب بها، عن طريق الخطة الوطنية البريطانية التي أقرها جورج براون وزير الشؤون الاقتصادية (٥٣) التي أقرت في مجلس الوزراء البريطاني في ٣ – آب عام١٩٦٥، التي تضمنت أربعة فصول وملخص، اشتملت على نواحي التنمية والأجور والسياسات الإقليمية ، وتفاصيل الإنتاج الصناعي، فتم الاتفاق على نشرها في شهر أيلول في العام ذاته ، ومن جانب آخر فان هذه الخطة هدفت إلى تحقيق زيادة في الإنتاج قدرها (٢٥%) في الإنتاج الوطني بين ١٩٦٥–١٩٧٠، أي بمعدل قدره (٣,٨%) سنوياً، وبذلك نجح جورج براون، في جعل حزب العمال يظهر بوصفه حزباً ملتزماً بالإنقاذ الوطني، بل رحب المناصرون للحكومة بالخطة لأنها دليل على نضج تفكيرهم ، وفي اجتماع مجلس الوزراء، أوضح جورج بروان ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لتحقيق النمو السريع، وتحقيق(٢٥%) في الإنتاج الوطني، فأبدى رئيس الوزراء وحكومته ارتياحهم لذلك (٥٤).

كانت هذه الخطة عبارة عن محاولة جريئة من الحكومة البريطانية لعنونة المشكلة الاقتصادية في بريطانيا (٥٥)، وان أحد أهدافها الرئيسية ،هو وجوب الحفاظ على قيمة الجنيه الإسترليني من الانخفاض ، ولكن ذلك يعني إن الحكومة وجب عليها أن التدخل في قضية السيطرة على الأسعار السائدة في الأسواق البريطانية والعمل على ثباتها ، للحد من التضخم المالي الذي أصاب الاقتصاد

البريطاني ، وذلك عن طريق فرض الرسوم على الإيرادات الأجنبية المتحققة للأسواق (٥٦) ، وإن ذلك كان موضع جدال داخل النقابات العمالية ، لاختلاف وجهات النظر عند بعض الأعضاء على سياسة الإيرادات الغير واضحة المعالم التي اتخذتها الحكومة العمالية ، وإن الدور الذي أرادته هذه النقابات هو ضمان أفضل لعقد صفقات أفضل لأعضائها من أصحاب المعامل والمصانع بدون أي تدخل من الدولة (٥٧)، من جانب أخر كان هناك بعض زعماء الحزب يعتقدون بأن سياسة الإيرادات هي جيدة في حد ذاتها ويجب أن يتم تطبيقها بغض النظر عن موافقة النقابات العمالية أو عدم موافقتها ، وكانت كلتا وجهتي النظر في البداية مقبولة إلى حد ما ، وكان هنالك قسم كبير من أعضاء النقابات أدركوا قيمة سياسة الإيرادات كجزء من "التخطيط الإشتراكي" لذلك حين طرحت الخطة الوطنية ظهر هناك وجود إتفاق واسع من أجل سياستها التدخلية في جانبي السيطرة على الإيرادات والأسعار (٥٨) .

وإن مؤتمر الحزب الذي عقد عام١٩٦٥ تضمن قراراً يدعو إلى "سياسة إيرادات مشتركة" التي تتم عن طريق التوافق بين الحكومة والنقابات العمالية ، والذي اتخذ في هذه المرحلة صوتاً داعماً للحكومة إذا ما أُريد لها الاستمرار فضلاً عن التمسك بالسياسة السعرية التي ألتزمتها الحكومة مسبقاً (٥٩).

في بداية الأمر كانت عقدت النقابات العمالية آمال كبيرة على استمرار طريقة التخطيط الاشتراكي في الاقتصاد البريطاني لدرجة ان تحول سياسة الإيرادات لمجرد أجور مستحقة الدفع للبضائع الإقتصادية المتمثلة بالسلع والخدمات، وذلك من أجل السيطرة على الأسعار، ومن أجل استمرار السياسة الإشتراكية في المستقبل(٦٠)، وفي نيسان عام١٩٦٥عقدت النقابات العمالية إتفاقية (الدفع التطوعي) لمساعدة الحكومة في إنفاقاتها من قبل أصحاب المعامل والمصانع وبمعدل لا يقل (٣,٥%) من أرباحها السنوية ، ولكن مع ذلك استمر الضغط على قيمة الجنيه الإسترليني لان دولة الكويت التي كانت غالبية مدخراتها من الجنيه الإسترليني، اعلنت بأنها ستستبدل (٥٠%) ، مما تملكه إلى الدولار (٦١) ، وكان ذلك يعني بأن الحكومة أصبحت تحت حالة من الضغط المتزايد فأصبحت تركز بشكل أكبر على سياسة الإيرادات الممنهجة للحد من انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني(٦٢).

دعا وزير المالية البريطاني جيمس كالاهان (٦٣) في شهر أيلول عام ١٩٦٥، مجلس الوزراء إلى إتباع سياسة مالية تقوم على أساس تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني إلى أطول مدة ممكنة ، وفرض بعض الضرائب على الصادرات والواردات وذلك لمواجهة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، إلا إن الحكومة كان لديها بعض الصعوبات في إقناع أعضاء مؤتمر النقابات العمالية (TUC) بتقبل هذه الاجراءات (٦٤)، وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة تحاول أن تتبع

منهجاً قوياً لتحديد النفقات العامة فإنه لم يكن من المفاجأة بأن الخلافات بين الحزب وبين النقابات العمالية وأخذت بالتطور(٦٥).

لذلك مثل مؤتمر الحزب السنوي الذي عقد في عام١٩٦٧ نقطة تحول في سياسات حزب العمال حيث إن قيادة الحزب كانت قادرة على تحشيد دعم الكافي لتمرير القرارات التي أرادتها من النقابات العمالية ، وبما يتلائم مع الوضع الاقتصادي الذي كانت تمر به بريطانيا ، وفعلاً نجحت في مسعاها ذلك (٦٦).

رابعاً : الأزمة النقدية في بريطانيا ١٩٦٧ :

كان تخفيض الجنيه الإسترليني في شهر كانون الأول عام١٩٦٧ علامة على وصول الأزمة النقدية في بريطانيا إلى ذروتها ، كما كان أزمة النظام النقدي الغربي بأسره يعاني من العجز الذي أصيب به ميزان المدفوعات البريطاني ، حاولت الحكومة البريطانية من التقليل من ذلك العجز عن طريق تصدير رأس المال وعلى نطاق واسع إلى منطقة الإسترليني ، وإبتداءً من عام١٩٦٤ عملت الحكومة البريطانية على تصدير ما يقارب (٣و٢) مليون جنيه إسترليني إلى هذه المنطقة ، وفي عام ١٩٦٥ صَدَرتْ ما يقارب (٣٢٦) مليون جنيه إسترليني ، وفي عام ١٩٦٦ صَدَرتْ ما يقارب (٣٢٩) مليون جنيه إسترليني ، يضاف إلى ذلك فان الإنفاق العسكري الحق ضرراً بميزان المدفوعات ، إذ وصل هذا الإنفاق في عام١٩٦٤ ما قيمته (٤٧٧) مليون جنيه إسترليني ، وفي عام١٩٦٥ وصل إلى (٤٩٢) مليون جنيه إسترليني وفي عام١٩٦٦ وصل إلى (٥٠٣) مليون جنيه إسترليني . إن العجز المتواصل في ميزان المدفوعات خلال السنوات ١٩٦٤ ولغاية ١٩٦٧ بلغ بحدود (٧٦ و ١٧٥) مليون جنيه إسترليني على التوالي ، ألا إن الحكومة البريطانية استطاعت الحصول على بعض القروض القصيرة الأجل التي ساعدتها على التخفيف من الضغط الحاصل على ميزان مدفوعاتها ، إذ حصلت على قرض في تشرين الثاني من عام١٩٦٤ بقيمة (١٠٠٠) مليون جنيه إسترليني من نادي العشرة (٦٧) وبنك التسويات الدولية (BIS) (٦٨) ، وفي كانون الأول من عام١٩٦٤ قيمته (٣٠٠٠) مليون جنيه إسترليني ، وعلى قرض ثاني في حزيران عام١٩٦٥ حصلت على (١٤٠٠) مليون جنيه إسترليني، ومع ذلك لم تستطع هذه القروض الخارجية، ولا الإجراءات الانكماشية في الداخل من حل مشكلة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات واستقرار الجنيه الإسترليني(٦٩).

ينظر جدول رقم (٤) الذي يبين إحصائيات ميزان المدفوعات البريطاني خلال المدة (١٩٦٤-١٩٦٩) محسوبة بمليون جنيه الإسترليني.

جدول رقم (٤)

يبين إحصائيات ميزان المدفوعات البريطاني خلال المدة (١٩٦٤-١٩٦٩) محسوبة بمليون جنيه الإسترليني

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	الأرصدة غير المرئية	الحسابات الجارية
١٩٦٤	٥,١١١	٤,٥٦٨	٥٤٣-	١٨٥	٣٥٨-
١٩٦٥	٥,١٧٣	٤,٩١٣	٢٦٠-	٢٣٠	٣٠-
١٩٦٦	٥,٣٨٤	٥,٢٧٦	١٠٨-	٢٣٨	١٣٠
١٩٦٧	٥,٨٤٠	٥,٢٤١	٥٩٩-	٣٣٠	٢٦٩-
١٩٦٨	٧,١٤٥	٦,٤٣٣	٧١٢-	٤٦٨	٢٤٤-
١٩٦٩	٧,٤٧٨	٧,٢٦٩	٢٠٩-	٦٩١	٤٨٢ (٧٠)

نستنتج من الجدول أعلاه إن قيم الواردات البريطانية خلال المدة (١٩٦٤-١٩٦٧) هي تقريباً ثابتة وفي حدود المتغيرات الطفيفة التي لا تؤثر على ميزان المدفوعات ، أما في المدة (١٩٦٨-١٩٦٩) فنلاحظ إن قيم الواردات ازدادت بمقدار(١,٣٠٥) مليون جنيه خلال المدة (١٩٦٧-١٩٦٨) ، وازدادت بمقدار (١,٦٣٨) مليون جنيه خلال المدة (١٩٦٧-١٩٦٩) ، في حين نلاحظ إن قيم الصادرات كانت قد ازدادت خلال المدة (١٩٦٧-١٩٦٨) إلى (٢,٠٢٨) مليون جنيه ، وبعبارة أخرى فان قيم الواردات خلال السنوات المذكورة أعلاه هي أعلى من قيم الصادرات وهنا يسجل الميزان التجاري نسب سلبية ، والسبب في ذلك يعود إلى إن الجنيه الإسترليني لم يحقق الاستقرار المطلوب في الأشهر الأخيرة لعام ١٩٦٨، بسبب عدم التوازن الدولي المالي، وقوة الفائض الخارجي للمارك الألماني الذي سبب ضغطاً شديداً على الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني البريطاني ، والفرنك الفرنسي، لذا اجتمع وزراء مالية كل من ألمانيا الغربية وأمريكا وفرنسا وبريطانيا للمدة ٢٠-١٩٦٨/١١/٢٢ في مدينة بون الألمانية لدرء خطر تدهور عملات بلادهم (٧١) .

ومما زاد من تدهور قيمة الجنيه الإسترليني انه في النصف الثاني عام١٩٦٧ أعلن عن غلق قناة السويس (٧٢) ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في تكاليف الشحن عبر الممرات المائية الاخرى ، في الوقت الذي تزامن معه انخفاض حاد في قيمة الجنيه الإسترليني ، حاولت الحكومة البريطانية إنقاذ

الموقف عن طريق رفع سعر صرف الجنيه الإسترليني في البنك المركزي البريطاني في ١٩ تشرين الأول عام١٩٦٧ من (٥,٥ %) إلى (٦%) ، واستمرت بالارتفاع إلى (٦,٥%) في كانون الأول من العام ذاته ألا إن ذلك لم يجدِ نفعاً ، في هذه الأثناء قدمت الحكومة البريطانية طلباً إلى صندوق النقد الدولي(٧٣) بمنحها قرضاً قيمته (٤٠٠) مليون دولار للنهوض بالاقتصاد البريطاني الذي واجه ركوداً كبيراً في دخله القومي ، وافق الصندوق على منح بريطانيا هذا القرض ولكن بشروط منها :

١- إن تقوم الحكومة البريطانية بخفض نفقات الميزانية بمقدار (٤٠٠) مليون جنيه إسترليني.

٢- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدره (٢٠٠) مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٦٨، وفائض قدره (٥٠٠) مليون جنيه إسترليني في السنوات التالية.

٣- كذلك تعهدت الحكومة البريطانية بإلغاء المعونات المالية الحكومية للمصدرين(٧٤).

وبعد تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني مباشرة تم تخفيض قيمة (٢٤) عملة أخرى وخاصة في دول منطقة الإسترليني ، وقد سبب إعلان تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني

حالة من الخوف والذعر في أسواق الذهب العالمية ، فخلال شهر نيسان من عام١٩٦٧ كان سعر أوقية الذهب يتقلب بين (٢٧ و٤٠) دولار ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

إعلان وزير مالية دولة جنوب إفريقيا عزم حكومته على عدم بيع كميات الذهب حديثة الإنتاج إلى الأسواق العالمية .

البيان الذي أعلنه رئيس مجلس اتحاد الاحتياطي العالمي للذهب الذي قال فيه " إن العالم يمر بأسوء أزمة للذهب منذ عام ١٩٣١ " .

وبالرغم من هذه الإجراءات ألا إن ارتفاع سعر أوقية الذهب واصل الارتفاع حتى وصل في نهاية عام١٩٦٨ بحدود (٤٢) دولار للأوقية الواحدة ، مما ترك اثراً على واقع الاقتصاد البريطاني(٧٥) .

في نهاية نيسان عام١٩٦٩ لبت النداء أربعة عشر نقابة تنفيذية لعقد مؤتمر خاص لنقابات العمال لإدانة الخطط التي أرادت الحكومة البريطانية تطبيقها ، والمتمثلة بتقديم وزير الخزانة البريطاني خطة لإقرار ميزانية انكماشية إضافية بتاريخ ١٤-٤عام١٩٦٩ أضافت ٣٤٠ مليون جنيه إسترليني على الضرائب (ضريبة الوظيفة المختارة ، والضرائب غير المباشرة ، وضريبة الشراء) (٧٦) وأعلن أن هذه الضرائب ستحقق مستوى معيشة مرتفع بمقدار ١,٢% (٧٧) ، كانت هنالك مظاهرات وحتى إضرابات مفاجئة حول هذه القضية والتي قادتها النقابات العمالية (٧٨)، لكن التداعيات هذه المظاهرات سببت إحراجات قوية لرئيس الوزراء هارولد ويلسون لذلك قرر مجلس الوزراء بأن يتخلى

عن هذه الخطط(٧٩). وبالتالي فقد أدت هذه الأوضاع إلى إن تكون سبباً مباشراً في خسارة حزب العمال للانتخابات العامة التي جرت في عام١٩٧٠.

الخاتمـــة

وبناءاً على المعطيات الواردة في متن البحث ، توصلت الباحثة إلى جملة من الاستنتاجات منها :-

بعد فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الاول عام ١٩٦٤ سعت حكومة هارولد ولسون الى اعادة بناء هيكلة الاقتصاد البريطاني الذي كان يعاني من انتكاسات عديدة خلفتها حكومة المحافظين السابقة ، وقد نجح الى حد ما وخاصة بعد أن استطاع من إزالة الخلافات بين الجناح اليساري في حزب العمال بزعامة (بيفن) والجناح المعتدل بزعامة (هيوج غايسكيل) ، وشكل ذلك نقطة مهمة في مواجهة المشاكل التي واجهت حكومة هارولد ولسون حيث كان يؤمن بان التخطيط الاقتصادي الصحيح هو الوسيلة الوحيدة لحل كل المشاكل الاقتصادية التي كانت تمر بها بريطانيا ، وكان جُلَ اعتماده هو استخدامه للتكنولوجيا الحديثة في مجال القطاع الصناعي ، فضلاً عن ذلك فانه وجهه اهتمامه إلى إعادة بناء وترميم البنية التحتية عن طريق تمويل الحكومة للقطاع العام وإنشاء مؤسسات حكومية صناعية بالاعتماد على ما أسماه (الحرارة البيضاء للتكنلوجيا) . ومن جانب آخر فان الحكومة البريطانية لجأت إلى العمل المكثف مع النقابات العمالية لتحقيق تأمين مستوى عالي من الاقتصاد البريطاني ، قادر على الوقوف بوجه التغيرات الدولية، وكذلك إنجاز الإصلاحات الاجتماعية المرغوب بها، عن طريق الخطة الوطنية البريطانية التي أقرتْ داخل مجلس العموم البريطاني نهاية عام ١٩٦٦.

وعلى الرغم من محاولة حكومة العمال في رأب صدع تردي الاوضاع الاقتصادية الا ان استمرار انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني كان قد أدى الى تدخل الحكومة البريطانية في ازمة نقدية التي اشتدت في بداية عام ١٩٦٧ ومما زاد من إرباك الوضع الاقتصادي في بريطاني هو غلق قناة السويس في النصف الثاني من عام ١٩٦٧ . كانت هنالك مظاهرات و إضرابات قادتها النقابات العمالية ، ضد تردي الاوضاع الداخلية وخاصة الاقتصادية منها ، وبالتالي فقد أدت هذه الأوضاع إلى إن تكون سبباً مباشراً في خسارة حزب العمال للانتخابات العامة التي جرت في عام١٩٧٠.

المصادر

اولاً : ارشيف هيئة الامم المتحدة :

1-DEPARTMENT OF STATE , Washington, D.C. 20520 , S/S 7607106 , MEMORANDUM FOR MR. BRENT SCOWCROFT , THE WHITE HOUSE , Message from the President to Prime Minister Callaghan , April 5, 1976.
PRO PREM 13/1971, note for the record, 23 July 1968 .

ثانياً : أرشيف الحكومة البريطانية .

1. Bank for International Settlements , CH-4002 Basel, BIS Archive, 2007.
2. Britain An official handbook, The central office of information London, (Hmso) , by her Majesty's stationery office, London, 1966.
3. British National Archives , Buttressing devaluation short-term flows and support ،FU (67) 31 (revise), 10 Nov. 1967، TNA T230/879.
4. Confederation of Shipbuilding and Engineering Unions. Report of the Thirtieth Annual Meeting (1965).
5. House of Commons , Prime Ministers , Parliament and Constitution Center ,2011.
6. National Archives: Welsh Office" .National Archives. Archived from the original on 19 November 2007 .Retrieved 18 May 2012.
7. The British government, the British House of Commons, meetings and discussions British House of Commons, the fourteenth meeting of the year 1967.1967 .
8. Trades Union Congress, TUC Report 1964, 1964 .
9. UK, reports the Ministry of Finance, the British Institute of National Economy, London, 1970.

ثالثاً : أرشيف حزب العمال البريطاني .

Labour Party Annual Congruence Report ,London ,1955,.
Archives of the British Labour Party in 1964 elections.

House of Lords, Official Website – Lord Healey" .Retrieved 5 July 2013.
Labour Party. Annual Report. 1965, 1965.

رابعاً : ارشيف حزب المحافظين البريطاني :
Archives of the British Conservative Party in 1964 elections .

خامساً : الكتب الاجنبية :
1.Arnistein, L.Walter, Britain Yesterday and Today, London, 1965,

2.C.B.Cox and A.E.Dyson , Twentieth – century- mind, 1945-1965, history , Ideas and literature in Britain, London, 1972.
3.Chris Rowe , The Making of Modern Britain 1951-2007 , London , 2009.
4. Chris Wrigley, Trade Unions and the 1964 General Election Contemporary British History (Sept 2007) 2013.

5.David Edgerton, The 'White Heat' Revisited: The British Government and Technology in the 1960s., Twentieth Century British History, 1996 .

6.David Poweel , Tony Benn New Edition Reviesed Edition , London , 1999 .
7.David Thomson , England in the Twentieth Century, Pelican History of England, 1965 .
8. F. W. S. Craig, British General Election Manifestos. 1900-1974 Chichester. 1975 .

9.Harold Wilson،Purpose in Politics: Selected Speeches، London, 1964 .
10.Heinz Medefind ,Organisation Europa , Aufbau , Chancen ,Greenzen der Europaischen Institionen ,Europa Union Verlag Gmbh ,Bonn , 1975.
11. Henry Pelling , Ashort history of the Labour Party , London , London group , limited ,1970.
12.Hirsch, F., The Pound Sterling: a polemic , London: Victor Gollancz, 1968.

13.Ian .j.Bickerton , The Arab – Israeli Conflict A History , Published by Reaktion , 2009 .

14. J.W. Durcanet ,Strikes in Post-War Britain: a study of stoppages of work due to industrial disputes, 1946-1973 ,1983.
15.James Callaghan, Time and chance, First published, Great Britain, 1987.

16. James Feyrer , Distance, Trade, and Income – The 1967 to 1975 Closing of the Suez Canal as a Natural Experiment , London , 2009.
17.Kenneth O. Morgan, Callaghan: A Life, 1997.
18. L. Minkin, The Labour Parts Conference, a Mudv in the politic of intra-pam democracy ،1978.
Lord Charles Williams

19- Harold McMillan, gracefully written and never short of absorbing Daily telegraph , 2001.
20.Michael D. Bordo, Ronald MacDonald and Michael J. Oliver, Sterling in crisis: 1964- 1969 , London , 1987 .
21.P. Dorey, the Conservative Party and the Trade Unions ,1995.
22.Panitch , Social Democracy and Labour Militancy.
23.Paul Richard, Britain , Europe and The modern world , 1918-1977, Britain, 1977.

24.R . Middleton, Government versus the market: the growth of the public sector, economic management and British economic performance Cheltenham, 1996.
25.R. Crossman, The Diaries of a Cabinet Minister (3 vols. 1975). 1:316. I Sept. 1965.
26.R. Price, Labour in British Society Londn ,1986.
27.Royal Commission on Trade Unions and Employers Associations , 1965-1968 ,Report (Cmnd . 3623, 1968).
28.Samuel H. Beer , Modern British Politics (a study of Parties and Pressure groups) , London , 1979.

29. Steve Ludlam , 'Norms and Blocks : Trade Unions and the Labour Party since 1964,' in Brian Brivati and Richard Heffernan (eds.), The Labour Party: a centenary history, 2000.
30.T. Benn John, Office Without Power diaries 1968-1972, London ,1988 .
31. T. Benn. Office Without Power diaries 1968-1972 , 1988 .

32.Tomlinson, The politics of decline; Bean and Crafts‘ ،British economic growth, 2001 .

33.Tudor Jones, Remaking the Labour Party: From Gaitskell to Blair, London , 1996 .
34.Young, John, W "International Factors and the 1964 Election "،Contemporary British History ،(Sept 2007) 2013 .

سادساً : الدوريات الاجنبية .
1- A motion condemning the move at the party conference was only defeated by 3.635.000 votes to 2,540 Report. 1965..
2-Re-assessing the Role of ، and Smith, Martin Richard David Marsh Vol. 78, No. 2, ،Public Administration ،Departmental Cabinet Ministers 2000.
3-J. Keith Horsefield , THE INTERNATIONAL MONETARY FUND 1945-1965 Twenty years of International Monetary Cooperation , VOL 11, Washington , 1969.

سابعاً : الصحف الاجنبية .
1- Finacial Times Newspaper , No 3214 , 3 May , 1967.
2- The National Plan ,Cmnd. 2764. 1965

ثامناً : الكتب العربية والمعربة .

١- اكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بغداد ، مطبعة بيت الحكمة ، ٢٠٠٢ .

٢- الأن بالمر ،موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥ ، ترجمة سوسن فيصل ويوسف محمد امين ،ج٢ ، بغداد ، ١٩٩٢ .

٣- حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية المقارنة ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٨٠ .
٤- عاطف صدقي ، مبادئ المالية العامة مكتبة هبه ، القاهرة، ١٩٦٤.
٥- عبد الجواد نايف اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة الجامعة ، بغداد، ١٩٨٣ .
٦- عبد الوهاب ألكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية ، ج٦ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ،ط٤، ١٩٩٩.

٧- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج٧ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٤ .
٨- مجيد حميد العنبكي ، الدستور البريطاني الملامح السياسية لغاية ١٩٧٥ ، ج١، بغداد ، مطبعة صباح صادق ٢٠٠٣ .
٩- وضاح زيتون، المعجم السياسي ، عمان ، مطبعة دار اسامة ، ٢٠١٠.

تاسعاً :الرسائل والاطاريح

١- بان ثامر العاني ، السوق الأوربية المشتركة ١٩٤٩-١٩٦٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية الآداب، ٢٠٠٧.
٢- سوسن رحيم جوي ، السياسة الداخلية لبريطانيا في عهد حكومة حزب العمال البريطاني ١٩٦٤-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١١.
٣- نشأت كامل محمد العاني ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (١٩٤٥-١٩٥١) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ١٩٩٦.

عاشراً : الدوريات .
١- احمد عامر ، قناة السويس في المفاوضات المصرية الإسرائيلية (١٩٦٧ -١٩٧٩) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٤ ، اكتوبر ١٩٨٣ .
٢- ك . ميرو شنيتشنكو ، الأزمة النقدية العالمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٤٦ ، ديسمبر ١٩٦٨.
٣- راشد براوي ، البترول العربي بين خلق الاستعمار والقضاء عليه ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٣٠ ، اغسطس ، ١٩٦٧ .
٤- رضا عبد الرحمن هلال ، بريطانيا وأزمة الجماعة الاقتصادية الأوربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٧ ، يوليو ١٩٨٤ .

حادي عشر : مواقع الانترنيت .
جريدة الشرق الأوسط ، العدد، ١٠١٥٨، الأربعاء، ٢٠٠٦/٩/٢٦ لندن ،
www.aawsat.com/default.asp
British Union Congress ,British's Unions
Harold Wilson, Leading Labour beyond pipe dreams.
http://www.theguardian.com
Harold Wilson, Speech at National Press dub, Washington, 1 April 1963 ، Purpose in Politics.
http://en.wikipedia.org/wiki/Minister_of_Technology
Imf Standing Borrowing Arrangements
http://www.imf.org/external/np

الهوامش

(١) حزب العمال البريطاني : من أهم الأحزاب السياسية في بريطانيا ، بل هو المحور الثاني للنظام الحزبي البريطاني بعد حزب المحافظين، تعود نشأته إلى سنة ١٩٠٠ عندما عقد النقابيون والاشتراكيون وهم مجموعة مكونة من الجمعيات الاشتراكية وحزب العمال المستقل والجمعية الفابية والاتحاد الماركسي الاشتراكي الديمقراطي مؤتمراً في لندن وقرروا إقامة لجنة تمثيل العمال ضمت هذه اللجنة واحد وأربعين اتحاداً عمالياً بلغ مجموعهم (٣٥٣) عضواً ، وفي سنة ١٩٠٦ تحولت هذه اللجنة إلى حزب برلماني وقرر تقديم (٥٠) مرشحاً منهم إلى الانتخابات النيابية استطاع (٢٩) مرشحاً من الوصول إلى عضوية مجلس العموم البريطاني لمزيد من التفاصيل ينظر :

Henry Pelling , Ashort history of the Labour Party , London , London group , limited ,1970 , P.1.

وكذلك ينظر : نشأت كامل محمد العاني ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (١٩٤٥-١٩٥١) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ١٩٩٦ ، ص ٤١.

(٢) هارولد ماكميلان Harold McMillan : ولد في ١٠ شباط عام ١٨٩٤ في لندن، وكان أصغر أخوته الثلاث. تعلم في مدرسة إيتون وكلية باليون بجامعة أكسفورد. دخل البرلمان لأول مرة في: ٢٩ أكتوبر ١٩٢٤. شغل منصب رئيس الوزراء لأكثر من ستة أعوام. لقب ب"سوبرماك" و"ماك السكين".

أصيب ثلاث مرات أثناء خدمته في الجيش خلال الحرب العالمية الأولى. وعمل في شركة النشر التي تمتلكها عائلته لبعض الوقت قبل أن يُنتخب عوضا في البرلمان لحزب المحافظين عن دائرة ستوكون أون تيز – وهي بلدة صناعية بسيطة ، وخلال عامي ١٩٣٦-١٩٣٧ استقال من منصبه حين كان مسؤولا عن تصويت الأعضاء في البرلمان لكي يكتب "الطريق الوسط" الذي حدد معتقداته الوسطية في حزب المحافظين. تعيَّن مكميلان بمنصب وزير دولة عام ١٩٤٠، وفي عام ١٩٤٢ أصبح وزيرا مقيما في مقر القوات المشتركة في البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح هناك صديقا للجنرال آيزنهاور. ولدى فوز حزب المحافظين بالانتخابات عام ١٩٥١، انضم ماكميلان لمجلس الوزراء بمنصب وزير الإسكان. وقد برهن على كونه وزيرا فعالا، حيث أشرف على بناء مليون منزل جديد تقريبا. وفي عام ١٩٥٤ تولى منصب وزير الدفاع، ثم عينه آنتوني إيدن وزيرا للخارجية في عام ١٩٥٥. كانت حكومته الثانية خلال المدة (١٩٥٩-١٩٦٣) وفي عام ١٩٦٤ تقاعد من عضويته في مجلس العموم ورفض قبول لقب النبلاء. عوضا عن ذلك بدأ يكتب مذكراته، وعمل في دار النشر، وشغل منصب الرئيس الأعلى لجامعة أكسفورد. عاد مرة أخرى لعضوية البرلمان عام ١٩٨٤ كأحد النبلاء بالوراثة. وتوفي عام ١٩٨٦ عن عمر يناهز ٩٢ عاما .لمزيد من التفاصيل ينظر:

, Harold McMillan, gracefully written and never short of absorbing Lord Charles Williams Daily telegraph , 2001,p33.

(٣) حزب المحافظين : تعود نشأة حزب المحافظين إلى جماعة أطلق عليها اسم (التوري) التي ظهرت في منتصف القرن السادس عشر ، تلك الجماعة التي تولت ومنذ الحرب الأهلية مهمة الدفاع عن الكنسية الانكليكانية ، وفي نفس الوقت عن امتيازات الملكية. ولم تكن جماعة التوري تكتلاً أو

حزباً سياسياً وإنما كان مجرد تجمع برلماني وانتخابي ، أو بكلمة أوضح تجمع أعضاء حول شخصيات نافذة وهؤلاء الأنصار كانوا ينتقلون طبقا لمصالحهم أو للإحداث ، وقد دخل (التوري) في خلافات عديدة مع جماعة أخرى كانت تعرف بها (الويك) والذي أصبح يعرف فيما بعد بحزب الأحرار، وفي الواقع إن هذه الخلافات إنما هي في جزء منها دينيه واقتصادية في جزء آخر، وفي أحوال أخرى تعود إلى التقاليد العائلية ذلك إن لكل جماعة موقفا معينا آزاء المشكلات العامة، وقد

مر (التوري) بتطورات عديدة إلى أن أصبح بعدها يعرف بحزب المحافظين (conservative party)

لمزيد من التفاصيل ينظر :

Pete Jupp, the British Conservative Party before the 1980 national directory search history presented to Queen's University in Belfast, 2005, p. 268. ;

Samuel H. Beer , Modern British Politics a study of Parties and Pressure groups , London , 1979 , P. 13.

(4) House of Commons , Prime Ministers , Parliament and Constitution Center ,2011,P.5.

(٥) السوق الأوربية المشتركة (EEC) : أنشئت منظمة السوق الأوربية المشتركة بموجب معاهدة روما التي تم التوقيع عليها بتاريخ الخامس والعشرين من آذار ١٩٥٧، وبدأ تنفيذها منذ عام ١٩٥٨ من قبل ست دول أوربية هي فرنسا وألمانيا الاتحادية ، وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ، كما تم قبول بريطانيا في عضويتها بعد مفاوضات استمرت إلى نهاية عام ١٩٧٣ . أن الدوافع غير الاقتصادية لهذا التنظيم كما تحددها وثائق السوق الرسمية ، هي تحقيق الوحدة الأوربية وخلق قوة دولية كبرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وتنسيق التعاون معها لتلعب دوراً مميَزاً في السياسة الدولية ، إما الدوافع الاقتصادية لإقامة هذه المنظمة فتتلخص في توفير فرص اكبر لنموها الاقتصادي خلال بلوغ نوع من الاكتفاء بينها وتحسين نسب التبادل التجاري مع العالم الخارجي لصالحها فضلاً عن مواجهة المشاكل الاقتصادية ، خاصة ألازمات الاقتصادية التي أصبحت تنصرف لها الأنظمة الرأسمالية وإيجاد الحلول المشتركة لها ، كما أن من العوامل الاقتصادية الأخرى

هي التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية متمثلة في إتجاه الدول النامية نحو التحرر من هيمنة الدول الرأسمالية ومجابهة التطور الكبير في المنظومة الاشتراكية ، ومركز هذه المؤسسة هو بروكسل عاصمة بلجيكا، وللسوق هيئات سياسية وإدارية تكفل لإدارتها وتوجيه أعمالها ونشاطاتها منها الهيئة العامة واللجنة التنفيذية التي هي الأداة الدائمة للهيئة والتي تسير شؤونها اليومية .لمزيد

من التفاصيل ينظر: بان ثامر العاني ، السوق الأوربية المشتركة ١٩٤٩-١٩٦٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص ٩١-٩٢. وكذلك ينظر :

C.B.Cox and A.E.Dyson , Twentieth – century– mind, 1945–1965, history , Ideas and literature in Britain, London, 1972,P .47.

(٦) قضية بروفومو- يتعلق الأمر بوزير الحرب البريطاني المحافظ جون بروفومو John profumo الذي كان على علاقة شخصية مع كرستين كيلير Christine keeler منذ عام ١٩٥٩ وكانت كرستين ذات علاقة مع الملحق الروسي العسكري، وتم كشف علاقتهما عام ١٩٦٣، مما أثار نقمة الشعب البريطاني واستياء مجلس العموم للمخاطرة الأمنية التي هزت صورة الحزب إمام الشعب البريطاني: جريدة الشرق الأوسط ، العدد، ١٠١٥٨، الأربعاء، ٢٠٠٦/٩/٢٦ لندن ، www.aawsat.com/default.asp وكذلك ينظر :

سوسن رحيم جوي ، السياسة الداخلية لبريطانيا في عهد حكومة حزب العمال البريطاني ١٩٦٤-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١١، ص ٣٥ .

(٧) في تشرين الأول من عام ١٩٦٣ دخل السيد هارولد ماكميلان المستشفى ، وبعد عدة ايام صدر إعلان بالنيابة عنه من قبل اللورد هيوم وزير الخارجية قال فيه " انه كان ينوي الاستقالة من منصب رئيس الوزراء " ولمدة عشرة ايام كان هناك نقاش حاد حول الشخصية التي سوف تخلفه في رئاسة الوزراء ، وتم ترشيح اربعة أعضاء من الوزارة وهم (السيد بيتلر وزير الدولة ، ونائب رئيس الوزراء والذي كان مسؤولاً عن الحكومة خلال غياب ماكميلان ، والسيد رينالد وزير الخزانة ، والسيد هيلشام وزير العلوم ، وخلال هذه المرحلة زارت الملكة ماكميلان في المستشفى واخبرها عن نيته ترشيح

اللورد اليك هيوم لرئاسة الوزراء ، لمزيد من التفاصيل ينظر : مجيد حميد العنبكي ، الدستور البريطاني الملامح السياسية لغاية ١٩٧٥ ، ج١، بغداد ، مطبعة صباح صادق ٢٠٠٣ ، ص٢٠ .

(٨) الملكة اليزابيث الثانية : (١٩٢٦- -) اليزابيث الكسندرا ماري وهي ابنة دوق يورك (١٨٥٢-١٩٥٢) الذي توج ملكاً عام ١٩٣٦، تحت اسم جورج السادس، تزوجت عام ١٩٤٧ من الأمير فيليب مونتباتن ابن الأمير اندرو اليوناني الذي أصبح يدعى دوق ادنبرة، توجت اليزابيث ملكة لبريطانيا وشمال ايرلندة عام ١٩٥٣، بعد موت والدها عام ١٩٥٢، ولقد نجحت الملكة بفرض احترامها على المسرح السياسي وفي تقديم نفسها رمز لوحدة بريطانيا وحسن سير مؤسساتهم الدستورية الديمقراطية، على الرغم من إنها تملك ولا تحكم، إما أسرتها فتتكون من أربعة أولاد (الأمير تشارلز ولي العهد وأمير مقاطعة ويلز، والأميرة آن، والأمير اندروز، والأمير ادوارد) ومقر الملكة الرسمي في قصر بكنغهام. عبد الوهاب ألكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية ، ج١ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٤، ١٩٩٩.

(٩) إليك دوغلاس هوم ، سياسي بريطاني، ولد عام ١٩٠٣، دخل البرلمان البريطاني عضواً سياسياً عام ١٩٣١، عن حزب المحافظين خلف والده عام ١٩٥١ في مجلس اللوردات ثم تولى وزارة الخارجية عام ١٩٦٠، ثم خلف مكميلان في رئاسة الوزراء في ١٩٦٣/١٠/١٨ ولغاية تشرين الأول لعام ١٩٦٤ بعد فوز العمال بزعامة هارولد ويلسون. للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، ا الموسوعة السياسية ، ج٧، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ، ج٧، ١٩٩٤ .

(10) Paul Richard, Britain , Europe and The modern world , 1918-1977, Britain, 1977, p.363

(11) Labour Party Annual Congruence Report ,London ,1955, pp. 102- 104.

(12) Steve Ludlam, 'Norms and Blocks: Trade Unions and the Labour Party since 1964,' in Brian Brivati and Richard Heffernan (eds.), The Labour Party: a centenary history, 2000 , pp.220-245.

(١٣) هارولد ويلسن Harold Wilson : ولد في الحادي عشر من آذار عام ١٩١٦ في مدينة يوركشاير الانكليزية ثم درس في مدارسها الابتدائية والثانوية وحصل على شهادته الجامعية من جامعة أكسفورد وأصبح أستاذ الاقتصاد عام ١٩٣٧ وزميل الكلية الجامعية ١٩٣٨،ثم أصبح عضوا في البرلمان البريطاني عام ١٩٤٥عن حزب العمال ورئيس هيئة التجارة(١٩٤٧-١٩٥١)استقال عام ١٩٥١ احتجاجاً على السياسة المالية في حزبه لكنه عاد ليصبح وزير للخزانة في حكومة الظل وللشؤون الخارجية ومن ثم تولى زعامة حزب العمال البريطاني عام١٩٦٣وتولى منصب رئاسة الوزراء البريطاني عام ١٩٦٤ ، توفي عام ١٩٩٥ لمزيد من التفاصيل ينظر :

Ben Pimlott , Harold Wilson, London: Harper-Collins, 1993, P.P.59.63.

(١٤) مؤتمر النقابات العمالية : تأسس مؤتمر النقابات العمالية عام ١٨٦٠ في مدينة شيفيلد وبالتحديد في مقاطعة يوكشاير الصناعية الانكليزية يمثل هذا المؤتمر اتحاد النقابات العمالية في انكلترا وويلز ، ينتمي إلى هذا المؤتمر بحدود ثمانية وخمسين نقابة مثلت بحدود (٦,٢) مليون عامل ، واخذ هذا المؤتمر يعقد بصورة سنوية منذ ذلك التاريخ . لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاليكتروني:

British Union Congress ,British's Unions

(١٥) مما تجدر الإشارة إليه إن هارولد ولسن بعد إن انتخب زعيماً لحزب العمال البريطاني عام١٩٦٣ كان قد القى كلمة في المؤتمر السنوي الذي يعقده بصورة دورية الحزب قال فيها " في جميع خططنا المستقبلية يجب إن تكون هناك للاشتراكية مكان واسع ، ويجب إن تعامل معها على اساس انها السبيل الوحيد للتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع البريطاني " لمزيد من التفاصيل ينظر :

Harold Wilson ،Purpose in Politics: Selected Speeches، London, 1964 , p. 27

(16) Trades Union Congress, TUC Report 1964, 1964 , P.384.

(١٧) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

(a) Archives of the British Conservative Party in 1964 elections .

(b) Archives of the British Labour Party in 1964 elections.

(18) David Marsh and Smith, Martin Richard ،Re-assessing the Role of Departmental Cabinet Ministers ،Public Administration ،Vol. 78, No. 2, 2000, pp. 305-306.

(١٩) ارنست بيفن (Ernest Bevin) ، (١٨٨١ – ١٩٥١) ولد سنة ١٩١٢ في قرية صغيرة تدعى بلاكستول التابعة إلى مدينة باكينجهامشاير الصناعية والواقعة ضمن مقاطعة كينت واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، وبعد

ذلك التحق بجامعة كلاسكو في شمال لندن واكمل دراسة الفلسفة والآداب ، انضم الى حزب المال البريطاني عام ١٩٠٠ عرف بالقدرة على التنظيم ، اصبح عضواً في الاتحاد العام للعمال عام ١٩٢٥ و ١٩٤٠ وفي عام ١٩٤٥ اصبح وزيراً للخارجية . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ ؛ الأن بالمر ،موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥ ، ترجمة سوسن فيصل ويوسف محمد امين ،ج٢ ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ص ١١٠ – ١١١ .وكذلك ينظر

House of Lords, Official Website – Lord Healey" .Retrieved 5 July 2013.

(٢٠) هيوج غايسكيل : Huge Gaitskell : ولد في التاسع من نيسان عام ١٩٠٦ في مقاطعة كنيسينغتون شرقي لندن ،وتلقى تعليمه الابتدائي في مدارس المدينة ، ثم التحق في كلية وينشتسر عام١٩٢٤ ، وفي العامذاتها انتقل إلى جامعة اكسفورد فبقي بها لغاية عام ١٩٢٧ حيث حصل على شهادة في السياسة والفلسفة ، أصبح عضواً في حزب العمال البريطاني وهو لا زال صغيراً وترشح إلى مجلس العموم البريطاني في الانتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٣٥ إلا انه فشل في الحصول على الأصوات المطلوبة في تلك الانتخابات ، وترشح مرة أخرى في الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٤٥ وحصل فيها على مقعد في مجلس العموم البريطاني بعد ان فاز حزب
العمال في تلك الانتخابات ، عين في منصب وزير الشؤون الاقتصادية في حكومة كليمنت اتلي عام
١٩٥٠ ، توفي في كانون الثاني عام ١٩٦٣ ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Tudor Jones, Remaking the Labour Party: From Gaitskell to Blair, London , 1996 , P. P.78-86

(٢١) مما تجدر الإشارة إليه إن بريطانيا كانت قد انضمت إلى السوق الأوربية المشتركة في أول كانون الثاني عام١٩٧٣ وانضمت معها كل من ايرلندا والدنمارك ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Heinz Medefind ,Organisation Europa , Aufbau , Chancen ,Greenzen der Europaischen Institionen ,Europa Union Verlag Gmbh ,Bonn , 1975 , P.P.10-11.

(٢٢) رأت الحكومة الفرنسية إن انضمام بريطانيا إلى السوق الأوربية المشتركة سوف لن يشكل عامل قوة إلى السوق بقدر ما يشكل عامل ضعف والسبب في ذلك حسب رأي شارل ديغول رئيس الحكومة الفرنسية يعود إلى إن بريطانيا كانت قد وقعت في تشرين الثاني عام١٩٦٢ معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بموجبها بريطانيا تابعاً ذليلاً إلى الولايات المتحدة ، فضلاً عن انه كان قد وصف بريطانيا بأنها شريكاً غير مرحباً به داخل السوق الأوربية المشتركة ، وبعد إن أصرت بريطانيا على انضمامها إلى السوق الأوربية استخدمت فرنسا حق الفيتو في عدم قبولها وكان ذلك في كانون الثاني عام١٩٦٣ ، لمزيد من التفاصيل ينظر : رضا عبد الرحمن هلال ، بريطانيا وأزمة الجماعة الاقتصادية الأوربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٧ ، يوليو ١٩٨٤ ، ص١٢٩ .

(23) P. Dorey, the Conservative Party and the Trade Unions ,1995, p. 59.

(٢٤) تعد النفقات العامة إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية حيث إنها تعكس جميع الأنشطة العامة ، وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد ، وسعيا وراء
تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن . لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الجواد نايف اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة الجامعة ، بغداد، ١٩٨٣ ، ص١٢١. وكذلك ينظر : عاطف صدقي ، مبادئ المالية العامة مكتبة هبه ، القاهرة، ١٩٦٤ ، ص٢٦١.

(٢٥) لجنة الإنفاقات العامة : وهي اللجنة التي شكلتها حكومة المحافظين بزعامة هارولد ماكميلان عام١٩٦٣ ، الهدف منها هو إجراء المسح العام للنفقات العامة قامت الحكومة البريطانية بإنشاء هذه

اللجنة للوقوف على حجم الواردات التي تقوم الدولة بتوريدها إلى المجتمع .لمزيد من التفاصيل ينظر :
Tomlinson, The politics of decline; Bean and Crafts' ،British economic growth, 2001 ،'pp. 142-147.
(26) Arnistein, L.Walter, Britain Yesterday and Today, London, 1965, p.204

(27) Chris Wrigley, Trade Unions and the 1964 General Election ،Contemporary British History) ،Sept 2007) 2013, p.p. 325–327

(28) Harold Wilson, Leading Labour beyond pipe dreams.
مقال على الموقع الاليكتروني :http://www.theguardian.com/
ومما تجدر الإشارة إليه إن هارولد ولسن وعشية تسلمه رئاسة حزب العمال سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام١٩٦٣ وفي مؤتمر صحفي عقد هناك قال فيه " إن بريطانيا عبارة عن منجم من المواهب غير المستغلة من المبدعين والحرفيين والتقنيين الماهرين من ذوي القدرة على الإبداع والإنتاج ، إن علمائنا هم الأفضل على مستوى العالم ، ولهم القابلية على جعل بريطانيا من بين الدول المتقدمة في المجال الصناعي والاقتصادي" لمزيد من التفاصيل ينظر :
Harold Wilson, Speech at National Press dub, Washington, 1 April 1963 ،Purpose in Politics ،pp. 215–6.

(٢٩) وزارة التكنلوجيا : تأسست هذه الوزارة في عهد حكومة هارولد ولسن في تشرين الأول عام١٩٦٤ كجزء من طموحاته في تحديث الدولة من الناحية الاقتصادية ، أوكل حقيبتها إلى توني بين ،اصبح لهذه الوزارة نفوذ قوي بعد ادرجت لها وظائف كانت في الأساس لوزارة الطيران المدني وذلك بتاريخ الخامس عشر من شباط عام١٩٦٧ لمزيد من التفاصيل ينظر :

http://en.wikipedia.org/wiki/Minister_of_Technology

(30) Chris Wrigley , OP , Cit , P. 329.

(31) David Poweel , Tony Benn New Edition Reviesed Edition , London , 1999 , P.116.

(٣٢) ادرجت ويلز ضمن النظام القانوني الانكليزي في عام ١٥٣٥ وأصبحت مقاطعة تابعة من الناحية القانونية إلى بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر تشكلت فيها عدة مؤسسات وهيئات منها
مؤسسة التعليم المتوسط التي تأسست في عام١٨٨٩ ، وفي عام١٩٠٧ تأسست الهيئة الملكية للآثار القديمة والتاريخية ، وفي عام١٩١٩ تأسست وزارة الصحة ،وفي عام١٩٢٢ تأسست وزارة الزراعة
والثروة السمكية ، وفي عامتأسست وزارة الإسكان والحكم المحلي ، وفي عام١٩٥١ ، انشأ مكتب شؤون ويلز ، وتطور هذا المكتب إلى وزارة فأنشأت الوزارة الويلزية في عهد هارولد ولسن أي في عام١٩٦٤ وكان يترأسها جورونوي دانيال الذي استمر لغاية عام١٩٦٩ ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

National Archives: Welsh Office" .National Archives. Archived from the original on 19 November 2007 .Retrieved 18 May 2012.

(33)Young, John, W "International Factors and the 1964 Election "،Contemporary British History) ،Sept 2007) 2013 pp 351–371

(34) PRO PREM 13/1971, note for the record, 23 July 1968 .

وكذلك ينظر :

R . Middleton, Government versus the market: the growth of the public sector, economic management and British economic performance Cheltenham, 1996, PP.42-43.

(35) David Edgerton, The 'White Heat' Revisited: The British Government and Technology in the 1960s., Twentieth Century British History, 1996 , P. P.53-54.

(36) Chris Rowe , The Making of Modern Britain 1951-2007 , London , 2009 , P. 80.

(37) Ibid , P.82.

(٣٨) جيمس كالاهان James Callaghan : ولد في السابع والعشرين من آذار عام ١٩١٢ بمدينة برتسموث الانكليزية ، حيث أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، وبعد ذلك أكمل دراسته الجامعية في أكسفورد وذلك عام ١٩٢٩ ، انضم إلى حزب العمال عام ١٩٣١ ، وفي عام ١٩٤٦
رشح في الانتخابات البرلمانية وحصل على مقعد في مجلس العموم البريطاني ، وفي عام ١٩٤٧ تسلم منصب السكرتير العام لوزارة النقل البريطانية ، في عام ١٩٦٤ تسلم منصب وزير المالية وبقي في منصبه هذا لغاية عام ١٩٦٧، وبعد ذلك تسنم منصب وزير الداخلية لغاية عام ١٩٧٠ ، ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٧٤، وبعد ذلك أصبح رئيساً للوزراء خلال المدة (١٩٧٦ -١٩٧٩) توفي عام ٢٠٠٥ ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Kenneth O. Morgan, Callaghan: A Life, 1997, p.p.14.15.

(٣٩) جورج براون (George Brown): سياسي بريطاني ولد عام١٩١٤ في مقاطعة سايكاس براون التي تقع في شمال غرب لندن ، تقلد عدة مناصب وزارية وكانت أول وزارة تقلدها هي وزارة الزراعة عام ١٩٤٧ ، ووزارة الأشغال العامة عام ١٩٥١ ، مثل بريطانيا في الجمعية الاستشارية للمجلس الأوربي في ستراسبورغ من عام١٩٥١ – ١٩٥٢ ، ومن ثم من عام١٩٦٠ إلى عام١٩٦٣ ، ثم عين وزيراً للاقتصاد عام١٩٦٤ في حكومة هارولد ولسن ، ثم عين وزيراً للخارجية استقال من

منصبه عام١٩٦٨ ، توفي عام١٩٨٥ ، لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، ج٤، ص٥٠٩ .

(٤٠) التخفيض لقيمة العملة: ويعني بهذا المصطلح الاقتصادي في سوق الصرف أن تقرر حكومة الدولة إنقاص المحتوى الذهبي الممثل لوحدة النقد الوطنية أو إنقاص ما تمثله من عدد الوحدات النقدية الأجنبية، ولابد من الإشارة الى الفرق بين القصد في تخفيض العملة وتخفيض قيمتها، فتخفيض العملة يكون بصورة تلقائية بسبب تفاعل قوى الطلب والعرض في أسواق التحويل الخارجية، إما تخفيض قيمتها فهو سياسة إرادية تتبعها الحكومة. للمزيد انظر :حسن النجيفي، القاموس الاقتصادي، المصدر السابق، ص٩٩.

(٤١) الواردات: ويقصد بها مجموعة سلع تحصل عليها الدولة المعنية من غيرها من الدول الاخرى إما عن طريق الشراء النقدي أو بواسطة التبادل التجاري. لمزيد من التفاصيل ينظر : وضاح زيتون، المعجم السياسي ، عمان ، مطبعة دار اسامة ، ٢٠١٠، ص٣٤٨.

(42) David Thomson , England in the Twentieth Century (Pelican History of England, 1965), p. 292 .

(٤٣) الاحتياطات المساعدة والتي تكون أقل من احتياطيات البنك المركزي على المدى القصير وتشمل المساعدة وجميع العمليات (بما في ذلك تسديد) مع البنوك المركزية في الخارج (باستثناء الودائع)، والتي كانت بمبادرة من المملكة المتحدة لغرض زيادة احتياطي المملكة المتحدة من الذهب والعملات الأجنبية . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Chris Rowe , OP,cit , P. 83 .

(44) Michael D. Bordo, Ronald MacDonald and Michael J. Oliver, Sterling in crisis: 1964–1969 , London , 1987,P.P.43–44.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر :

British National Archives , Buttressing devaluation short-term flows and support ،FU (67) 31 (revise), 10 Nov. 1967، TNA T230/879.

(46) Hirsch, F.,The Pound Sterling: a polemic , London: Victor Gollancz, 1968, P.42.

(47) Finacial Times Newspaper , No 3214 , 3 May , 1967.

(٤٨) راشد براوي ، البترول العربي بين خلق الاستعمار والقضاء عليه ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٣٠ ، اغسطس ، ١٩٦٧ ، ص ٣٩.

(٤٩) فعلى سبيل المثال انه في عام١٩٦٣ كانت شركة البترول البريطانية قد وفرت ما قيمته (١٠٧) مليون جنيه إسترليني ، كما وفرت شركة البترول شل ما يساوي (٨١) مليون جنيه إسترليني : لمزيد من التفاصيل ينظر :

Ian .j.Bickerton , The Arab – Israeli Conflict A History , Published by Reaktion , 2009 , P.106

(50) F. W. S. Craig, British General Election Manifestos. 1900-1974 (Chichester. 1975). p. 272.

(51) Britain An official handbook, The central office of information London, (Hmso) , by her Majesty's stationery office, London, 1966, P.59.

(٥٢) إن القصد من التخطيط الاقتصادي وتقديم خطة اقتصادية وطنية هي من اجل التنمية الاقتصادية للبلاد بحيث تهدف الخطة المرسومة للاستفادة من الموارد على أفضل وجه وتوزيعها من أجل تحقيق المنفعة القصوى لصالح المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وذلك يمثل مظهراً بارزاً من مظاهر إشراف الدولة على توجيه النظام الاقتصادي السائد في البلاد، للمزيد انظر، عبد الوهاب ألكيالي وآخرون، ج١، ط٤، المصدر السابق، ص٧٠٣.

(٥٣) سوزان رحيم جوي ، المصدر السابق ، ص٩٧.

(54) The National Plan ,Cmnd. 2764. 1965.

(55) Confederation of Shipbuilding and Engineering Unions. Report of the Thirtieth Annual Meeting (1965). pp. 17-18.

(56)Confederation of Shipbuilding and Engineering Unions,OP, cit, p. 19.

(57) Trades Union Congress. TUC Report. 1965, 1965. pp. 473. 496.

(58) Labour Party. Annual Report. 1965, 1965. pp 229- 231.

(59) Ibid . pp 238-239.

(60) James Callaghan, Time and chance, First published, Great Britain, 1987, p. 176.

(61) James Callaghan , OP.cit , P.177.

(63) R. Crossman, The Diaries of a Cabinet Minister (3 vols. 1975). 1:316. I Sept. 1965.

(64) A motion condemning the move at the party conference was only defeated by 3.635.000 votes to 2,540.004 ' Labour Party. Annual Report. 1965. p. 247.

(65) L. Minkin, The Labour Parts Conference, a Mudv in the politic of intra-pam democracy ،1978, p. 322.

(66) R. Price, Labour in British Society Londn ,1986, p.p 215-216.

(٦٧) نادي العشرة او مايسمى G-10 : هي مجموعة من البلدان التي وافقت على المشاركة في الترتيبات العامة للاقتراض (الديوان). تم تأسيسها في عام١٩٦٢، من قبل كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، المملكة

المتحدة، والولايات المتحدة ألمانيا والسويد ،وعززت هذه الرابطة وجودها في عام١٩٦٤. عندما أنظمت إليها المنظمات الدولية التالية كمراقبين للأنشطة G10

: بنك التسويات الدولية (BIS)، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.لمزيد من التفاصيل ينظر:

Imf Standing Borrowing Arrangements

على الموقع الاليكتروني : /http://www.imf.org/external/np

(٦٨) انشئ بنك التسويات الدولية في سويسرا وبالتحديد في مدينة بازل عام١٩٣٠ وبالتعاون مع البنوك المركزية في فرنسا وبريطانيا وايطاليا وبلجيكا ومجموعة من البنوك الخاصة في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، في البداية كانت السلطة مخولة للبنك في استلام وتخصيص مدفوعات التعويضات الألمانية ، وبالتالي أصبح هيئة مساعدة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لمزيد من التفاصيل ينظر :

Bank for International Settlements , CH-4002 Basel, BIS Archive, 2007, P.5.

(٦٩) ك . ميرو شنيتشنكو ، الأزمة النقدية العالمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٤٦ ، ديسمبر ١٩٦٨ ، ص٦٦.

(70) UK, reports the Ministry of Finance, the British Institute of National Economy, London, 1970, p.p 220- 221.

(٧١) سوزان رحيم جوي ، المصدر السابق ، ص١١٢.

(٧٢) اصدر القيادة العليا للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بيانا في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٩ حزيران عام١٩٦٧ جاء فيه" انه نظرا لما ثبت ثبوتا قاطعا من تدخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية في العدوان العسكري الذي يقوم به العدو الإسرائيلي الآن، الأمر الذي يتجلى في أبشع صورة على الجبهة الأردنية التي تقاتل فيها القوات المشتركة للأردن والعراق، كما تتجلى في نشاط العدو الجوى على الجبهة المصرية وفى المظلة الجوية الواقية التي تغطى أجواء العدو الإسرائيلي من حاملات الطائرات الأمريكية والبريطانية فانه تقرر رسميا وقف الملاحة في قناة السويس" وأثناء توقف محمود رياض وزير الخارجية المصري آنذاك في باريس في طريقه إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول عام١٩٦٧، وضع رياض الدول الأوربية أمام مسئوليتها مذكرا إياها بأهمية قناة السويس حين صرح قائلا: أن العدوان الإسرائيلي كان السبب في إغلاق القناة مما أدى إلى إلحاق ضرر كبير بتجارة أوربا. لمزيد من التفاصيل ينظر :

احمد عامر ، قناة السويس في المفاوضات المصرية الإسرائيلية (١٩٦٧ –١٩٧٩) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٤ ، اكتوبر ١٩٨٣ ، ص ١٣٣.

وكذلك ينظر :

James Feyrer , Distance, Trade, and Income – The 1967 to 1975 Closing of the Suez Canal as a Natural Experiment , London , 2009 , P.5.

(٧٣) صندوق النقد الدولي : ظهرت فكرة إنشاء هذا الصندوق في عام ١٩٢٠ ولكنها ظلت فكرة تراود اذهان الساسة ورجال الاقتصاد حتى عام ١٩٤٤ باتفاق عقد بين (٤٤) دولة على وفق اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في ذلك العام

، وكان رأس ماله بحدود (٨,٨) مليار دولار تساهم كل دولة عضو فيه بنسبة معينة ، وتعد عضوية الصندوق شرط مسبق للانضمام إلى البنك الدولي ، والدولة التي تفقد عضويتها في صندوق النقد الدولي تفقد عضويتها في البنك الدولي بعد ثلاثة شهور ، لمزيد من التفاصيل عن صندوق النقد لدولي لمزيد من التفاصيل ينظر :

J. Keith Horsefield , THE INTERNATIONAL MONETARY FUND 1945-1965 Twenty years of International Monetary Cooperation , VOL 11, Washington , 1969 , P.458.

وكذلك ينظر:

اكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بغداد ، مطبعة بيت الحكمة ، ٢٠٠٢ ، ص٤٨.

(74) The British government, the British House of Commons, meetings and discussions British House of Commons, the fourteenth meeting of the year 1967.1967, p 213.

(٧٥) ك . ميرو شنيتشنكو ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(76) Panitch , Social Democracy and Labour Militancy , P.179.

وكذلك ينظر :

Royal Commission on Trade Unions and Employers Associations , 1965-1968 ,Report (Cmnd . 3623, 1968) , P.203.

(٧٧) سوزان رحيم جوي ، المصدر السابق ، ص١٢٦. وكذلك ينظر :

T. Benn John, Office Without Power diaries 1968-1972 , London ,1988, p. I87.

(78) J.W. Durcanet ,Strikes in Post-War Britain: a study of stoppages of work due to industrial disputes, 1946-1973 ,1983, p.377.

(79) T. Benn. Office Without Power diaries 1968-1972 (1988). p I87.